مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الآثار الاجتماعية لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في سورية
اسم الكاتب: د. الياس نجمة، ندى سليم هديوة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4466
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 13:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (7) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (7) 2013

الآثار الاجتماعية لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في سورية

الدكتور الياس نجمة*
ندى سليم هديوة**

(تاريخ الإيداع 17 / 1 / 2013. قُبِل للنشر في 17 / 11 / 2013)

□ ملخّص □

إن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة يثير العديد من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية ، و مع أن كل منعكس اقتصادي له منعكس اجتماعي مرتبط به إلا أن هذه الدراسة اهتمت بالآثار الاجتماعية لتطبيق هذه الضريبة فتم البحث في عدة محاور أهمها علاقة هذه الضريبة مع الفائض الاقتصادي و توزيع الدخل القومي و آثارها على الإنفاق الاستهلاكي و الحكومي و مدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية و الضريبية و علاقتها بالفقر و كيفية تأثيرها على الطبقات الاجتماعية ، و قد تم التوصل إلى أن ضريبة القيمة المضافة قد تساعد في توجيه سياسات الاستهلاك و الادخار من خلال تأثيرها على القوة الشرائية ، و هي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي و تؤدي إلى تخفيضه بسبب ما يرافقها من ارتفاع في الأسعار ، وترتبط علاقتها بالعدالة الاجتماعية بكيفية قيام الدولة بمعالجة تنازلية هذه الضريبة .

الكلمات المفتاحية : ضريبة القيمة المضافة – الآثار الاجتماعية – العدالة الاجتماعية – القوة الشرائية .

* أستاذ – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (7) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (7) 2013

The Social Effects Of the Introduction of VAT in Syria

Dr . Elias Najmeh*
Nada Salem Hdeweh**

(Received 17 / 1 / 2013. Accepted 17 / 11 / 2013)

□ ABSTRACT □

The introduction of VAT raises a number of economic and social effects. Although every economic reflex is related to social one, this study focuses on the social effects of introduction of this tax.

Many of points have been studied. The most important points are the relation of this tax to the economic surplus and the distribution of the national income, its effects on the governmental and consumptive expenditure, the extent to which this tax will realize the tax and social justice, its relation to poverty, and how it will affect the social classes.

It has been concluded that vat could help in directing the consumption and savings policies by influencing the purchasing power. VAT affects the consumptive expenditure and leads to decrease as a result of prices raise accompanied by its. Its relation to the social justice is related to how the government will do regressive treatment of this tax.

Keywords: value-added tax (vat) - the social effects – the social justice – the purchasing power.

* **Professor, Economics Department, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**
** **Postgraduate Student, Economics Department, , Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria**

مقدمة:

لقد صممت أي ضريبة (بشكل عام) لكي يكون لها من بين أدوارها دور اجتماعي يسهم في توفير السلع الغذائية والصحة العمومية والمساكن والتوزيع العادل للدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية في فرض الضريبة .أي أن كل ضريبة لها أهداف اقتصادية واجتماعية ، إلا أن الضريبة على القيمة المضافة التي يقال عنها أنها ولدت لأغراض اقتصادية و إنها الضريبة الأكثر عصرنة حالياً و هي كغيرها من الضرائب لها آثار اقتصادية عديدة على الدول التي تطبقها وكنتيجة لذلك فهي تثير أيضاً العديد من الآثار الاجتماعية، وكونها ضريبة على الاستهلاك فهي تميز فكرة المردود على العدالة ، كما أن غالبية الدول التي سعت إلى تطبيقها أمام تفكيرها بضخامة الإيرادات المتوقعة من هذه الضريبة والإصلاحات الضريبية التي سوف تحققها كانت تغفل موضوع عدالة هذه الضريبة وآثارها الاجتماعية . و إن الآثار الاجتماعية التي يمكن أن تثيرها هذه الضريبة تتجلى في قدرتها على التأثير على الأسعار والقوة الشرائية و الدخل الحقيقي للأفراد و من ثم تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام و ما يمكن أن يعكسه موضوع تنازلية أو تصاعدية هذه الضريبة على الشرائح الاجتماعية .

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى دراسة و توضيح التأثيرات الاجتماعية التي من الممكن أن تحدث نتيجة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في سورية و ذلك من خلال دراسة تأثيرها على الفائض الاقتصادي و تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي و الحكومي و ما ينجم عنه من تأثيرات على الشرائح الاجتماعية و خصوصاً الشريحة الفقيرة من السكان ، كما يهدف هذا البحث إلى دراسة العدالة التوزيعية والعدالة الاجتماعية لهذه الضريبة و ذلك من خلال دراسة تجارب الدول الأخرى و مقاربتها على الواقع السوري . مع العلم أن الحكومة السورية أثارت منذ عدة سنوات إمكانية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في سورية وأعطت مواعيد عديدة لتطبيقها كانت تؤجل بسبب عدم توفر البيئة والبنية المناسبة لهذه الضريبة في الوقت الحاضر، ولقد مشت الحكومة ضمن برنامجها في الإصلاح الضريبي بعدة خطوات إصلاحية على مستوى الإدارة الضريبية مثل إنشاء الهيئة العامة للضرائب و الرسوم و تقسيم المكلفين إلى كبار ومتوسطين وصغار وإنشاء وحدات خاصة بهم وإعطاء الرقم الضريبي للمكلفين و إصدار قانون للتقدير الذاتي و ميثاق المكلف وغير ذلك من الإجراءات و هذا يعني أنها تسير على طريق تطبيق ضريبة القيمة المضافة .

وتنبع أهمية هذا البحث من خلال توضيحه بشكل مفصل لتأثيرات هذه الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي و شرحه لتنازلية هذه الضريبة و كيفية معالجتها من خلال استعراض معظم النظم التعويضية التي اتبعتها الدول التي طبقت هذه الضريبة .

منهجية البحث :

اعتمدت الباحثة للوصول إلى النتائج والتوصيات على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي المرتكز على مراجعة الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا الشأن و استطلاع كافة الطرق و النتائج التي استخدمتها و توصلت إليها الدول المطبقة لهذه الضريبة دوليا و عربيا ، و مقاربة ذلك على واقع المجتمع السوري و ما يمكن أن تثيره هذه الضريبة من انعكاسات وفقا لخصوصية المجتمع السوري .

هيكل البحث :

أولا : الأهداف الاجتماعية للضريبة .

ثانيا : الآثار الاجتماعية للضريبة .

ثالثا : الضريبة على القيمة المضافة و الفائض الاقتصادي .

رابعا : الضريبة على القيمة المضافة وإعادة توزيع الدخل القومي .

خامسا : الضريبة على القيمة المضافة و الإنفاق الاستهلاكي و الحكومي .

سادسا : الآثار التوزيعية لضريبة القيمة المضافة : أ – العدالة التوزيعية . ب – العدالة الاجتماعية و الفقر .

النتائج والمناقشة:

أولا : الأهداف الاجتماعية للضريبة :

يفترض بكل ضريبة أن تحقق مجموعة من الأهداف الاجتماعية، وبشكل عام إن الأهداف الاجتماعية للضريبة، كثيرة ومتنوعة وخصوصاً بعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية، وبروز الاتجاهات الحديثة لتوزيع عادل للدخل، والحد من استغلال الطبقات العاملة، بالإضافة إلى ظهور مفاهيم العبء الضريبي وتوزيعه في المجتمع، حسب مستوى الدخل. ومن الملاحظ أن الضريبة العصرية وسيلة لإعادة توزيع الدخول والثروات، والدور الاجتماعي للضريبة نادى به كل من (جان جاك روس) في كتابه العقد الاجتماعي وألح عليه الأديب الفرنسي (فولتير) والمفكر الاشتراكي (كارل ماركس) أشار الى أهمية استعمال الضرائب لتحقيق العدالة الاجتماعية، حتى إنه ظهرت اتجاهات في أوروبا الى اتباع الطرق القسرية في استخدام الضرائب، لإعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل[1] ولقد حاولت الدول في عصرنا الراهن استخدام الضريبة كوسيلة هامة في تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية، ومن أهم هذه الغايات ما يلي:

* منع تكتل الثروات في أيدي عدد قليل من أفراد المجتمع : ويتم ذلك بطرق متعددة منها فرض ضريبة على الثروات، كما هو مطبق في ألمانيا، وفرنسا، وفرض ضرائب عالية على السلع الكمالية، وعن طريق التصاعد في معدل الضريبة [2].

* توجيه سياسة تحديد النمو السكاني في الدولة: فالدولة الراغبة بزيادة الولادات كبلدان أوروبا والدول الاسكندنافية تستخدم الضرائب في الإكثار من عدد السكان، وذلك عن طريق تقسيم الضريبة على الدخول إلى أجزاء متساوية بقدر عدد أفراد الأسرة، ومعاملة كل جزء منها كأنه جزء مستقل، سواء من حيث التصاعد، أم من حيث الإعفاء، أم من حيث إعفاء بعض الدخول الفردية الناشئة عن العمل من الضريبة، بنسبة متصاعدة مع عدد الأولاد ضمن حدود معينة، بالمقابل الدول الراغبة في تحديد النمو السكاني ، تقوم برفع معدل الضرائب على الدخول، والمعدل يزداد بازدياد عدد أفراد الأسرة، أو لا تعفو قوانين الضرائب الحد الأدنى للمعيشة من الضريبة ، كما هو مطبق في كل من الهند والصين.

* معالجة أزمة السكن : وذلك بإعفاء رأس المال المستثمر في هذا القطاع من الضرائب، لفترة زمنية محددة، مثلاً، أو تسمح بالاستهلاك السريع للأدوات، والتجهيزات المستخدمة في قطاع الإسكان، فألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية فرضت ضريبة إضافية على العقارات القديمة، وخصصت ثلاثة أرباع إيراداتها لإنشاء مساكن جديدة رخيصة الأجر[3]. وفرنسا فرضت ضريبة مماثلة، حيث فرضت ضريبة على المساكن غير المشغولة شغلاً كاملاً، مثل هذا الأمر، دفع أصحاب هذه العقارات على تأجيرها، أو إشغالها تفادياً من أداء ضريبة عالية.

* استخدام الضريبة لتشجيع الاستثمار، والادخار: ويتم ذلك عندما تعفي الدولة عائدات سندات التنمية التي تصدرها من أي ضرائب، لتشجيع شراء مثل هذه السندات، أو تخفض الضريبة. على الودائع في صناديق الادخار أو أي استثمار مالي بدعم الاقتصاد الوطني [4] .

ثانيا : الآثار الاجتماعية للضريبة :

إن الآثار الاقتصادية للضريبة على القيمة المضافة، تحمل في طياتها الكثير من الآثار الاجتماعية فكل تغير يحمل انحرافاً بالواقع الاجتماعي. وتتجلى الآثار الاجتماعية لأي ضريبة في كونها تقتطع جزءًا من دخول الأفراد، كما تؤثر في إعادة توزيع الدخل القومي حيث تقتطع من دخول الأغنياء وتعيد التوزيع على شكل نفقات يستفيد منها أصحاب الدخل المنخفض. وبشكل عام فإن أثر إدخال الضريبة على القيمة المضافة على الواقع الاجتماعي سلبي مع افتراض ثبات كل العوامل الأخرى وهذا الأثر يتغير بقدر تغيير سياسة الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة وسياسة الرواتب والأجور العامة والخاصة وسياسة الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي ودورها في الاقتصاد الوطني، ومراعاة توزع السكان وفقا لمعدلات الفقر المعروفة عالميا .

ثالثاً: الضريبة على القيمة المضافة والفائض الاقتصادي [5]:

الفائض الاقتصادي : هو الذي يتحدد بما يزيد من الناتج القومي عن الحد اللازم للإنفاق الاستهلاكي الضروري والإنفاق الاستثماري الرشيد. وإن عدم تعبئة الفائض الاقتصادي ومشاركته إيجابياً في عملية التنمية هو من الأسباب الرئيسية لانخفاض معدلات الادخار والاستثمار في البلدان النامية، حيث إن معظم الفائض الاقتصادي يضيع في الاستهلاك الكمالي وذلك بسبب وجود أفراد غير منتجين وعدم وجود تنظيم جيد للإنتاج . والسياسة المالية هي الأداة الفعالة لتعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه نحو التراكم الرأسمالي وتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو توجيه الاستهلاك وضبطه مع الحث على الادخار أو لتحويل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار، أو تحويل الموارد من القطاعات غير المنتجة إلى أخرى منتجة، أو من مشاريع سلبية إلى مشاريع إيجابية كما تعمل السياسة المالية على الحد من التفاوت بين الدخول والثروات.

وبما أن الضريبة على القيمة المضافة تستخدم للتأثير بالطلب الكلي الفعال، فتفرض بسعر مخفض للحد من الضغط الناشئ عن التنمية حيث تهيئ الطريق لتحقيق الوسائل غير التضخمية للتنمية ولا سيما الادخار الاختياري وتشجيع رأس المال وذلك عندما تؤدي إلى الحد من الاستهلاك خاصة البذخي أو الاستثمار السلبي بتحويل بعض الموارد إلى استخدامات مناسبة، وهو ما يعرف بالدور الوظيفي التحويلي للضريبة في ظل النظرية الحديثة، بحيث تكون الطاقة الضريبية المثلى في نطاق هذه الضريبة ذات أسعار تأتي بأكبر حصيلة ممكنة بدون أي ضرر، ويحدث هذا الضرر إذا ما أصابت هذه الضريبة سلعاً ضرورية للطبقات الفقيرة . ونظراً لما تتميز به شعوب الدول الآخذة في النمو بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك[1] بدرجة تكاد تلتهم غالبية الدخول الموزعة فقد قسمت السلع الاستهلاكية إلى ثلاثة

[1] - الميل الحدي للاستهلاك *(بالإنجليزية: Marginal propensity to consume)* ويقصد به النسبة بين الزيادة في الاستهلاك التي يتبعها زيادة بسيطة في الدخل القومي، وبين الزيادة في الدخل.أو بمعنى آخر ، النسبة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل الذي أوجده، فلو زاد الدخل بمقدار 150 مثلا وزاد الاستهلاك تبعا لذلك بمقدار 50، فإن الميل الحدي للاستهلاك يكون : 150/50.

أقسام (سلع ضرورية، وسلع شائعة[2]، وسلع كمالية) تكون أسعار فرض الضريبة عليها أداة تستخدمها الإدارة الضريبية لتوجيه عملية التنمية.

والملاحظ في الدول النامية أنه في حال وجود زيادة في الدخل فإن هذه الزيادة توجه بشكل خاطئ نحو الاستهلاك، فكان لابد من الضريبة على القيمة المضافة ترشيد استخدام هذه الزيادة في الدخل لتكون عاملاً لرفع مستوى المعيشة في حدود معقولة، مع تحويل ما يمكن تحويله إلى الادخار العام أو الخاص وذلك من خلال التأثير على القوة الشرائية للأفراد.

- بناءً على ما سبق نحن نعلم أن النظام الضريبي يقوم على مبدأين اثنين و هو أن الضريبة تدفع من الفائض الاقتصادي و تؤخذ وفقا للقدرة التكليفية للمواطن ، و هذا مالا ينطبق على النظام الضريبي في سورية لأن هناك مشكلة دائمة تتعلق بانخفاض مستوى الدخل الفردي و عدم تلاؤمه مع مستوى المعيشة هذا يعني عدم وجود فائض اقتصادي، إضافة إلى وجود ظاهرة التضخم و التي تتفاقم بمرور الأيام ، والمشكلة القائمة والأساسية هي مشكلة الأجور والأسعار في سورية ومن هنا فمن الممكن لتطبيق ضريبة قيمة مضافة في سورية أن تحد من الاستهلاك من خلال تأثيرها على القوة الشرائية للأفراد حيث قد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد و خصوصاً الطبقات الفقيرة و المتوسطة في المجتمع و هذا يترافق مع تأثيرات معدلات التضخم العالية التي تعاني منها سورية بالرغم من أن أغلب الدراسات الاقتصادية [6] تقر أن لا تأثير لضريبة القيمة المضافة على معدلات التضخم في أغلب الدول التي طبقتها إلا أن لها تأثيرات هامة على الأسعار وثيقة الصلة . ناهيك عن تأثر القوة الشرائية بانخفاض معدل الدخل الفردي في سورية حيث يبلغ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 /71204/ ل س بمعدل نمو 0.76 عن عام 2009 و هو معدل نمو منخفض جداً ، إضافة إلى انخفاض مستوى الأجور حيث تبلغ كتلة الأجور في سورية بعد الزيادات الأخيرة /250مليار ل س / من أصل 950 مليار مجموع الدخل الوطني، مع وجود علاقة مختلة بين الأجور والأرباح في سورية هي 25% أجور و 75% أرباح و مقارنة مع الدول الرأسمالية مثل أميركا فهي 60% أجور و 40% أرباح و هذا ما يعكس انخفاض مستوى الأجور الذي يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية [7] . من هنا نجد أن القدرة الشرائية منخفضة في سورية بسبب انخفاض مستوى الدخل الفردي و الأجور و بتطبيق ضريبة القيمة المضافة سوف يزداد انخفاض هذه القدرة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار ، علما أنه و كما تشير أغلب الدراسات الاقتصادية أن ضريبة القيمة المضافة تزيد الأسعار مرة واحدة فقط عند التطبيق و ترى الباحثة أنه من الممكن تجنب هذا الأثر السلبي للضريبة عن طريق دراسة السلوك الاستهلاكي للمواطن السوري و أنواع السلع الاستهلاكية و تصنيفها وفقا لطبيعة استهلاك الشرائح السكانية و من ثم تصميم هذه الضريبة بأساس و معدلات و نظام يتناسب مع هذه التفصيلات .

رابعا : الضريبة على القيمة المضافة و إعادة توزيع الدخل القومي [8]:

تشكل الضرائب أداة لإعادة توزيع الدخل القومي[3] عن طريق التأثير في الدخول النقدية والعينية[4]، وكذلك عن طريق رفع أثمان السلع والخدمات. ولتحديد أثر الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي يجب تحديد الشخص الذي

[2] - السلع و الخدمات الشائعة : هي السلع التي تتميز بعمومية استهلاكها من جميع أفراد المجتمع و تتميز بقلة مرونة الطلب عليها أي ان زيادة أسعار الضرائب عليها لا يؤدي الى نقص الطلب على هذه السلعة إلا بنسبة اقل من زيادة الضرائب و ذلك بسبب استحكام العادة بمستهلكيها .

[3] - الدخل القومي هو جميع عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في الداخل و الخارج خلال فترة زمنية محددة (سنة) و يتضمن هذا التعريف جميع دخول المواطنين (طبيعيين أو اعتباريين) من القطاعين العام و الخاص سواء من داخل البلاد أو من خارجها .

استقر عليه عبء الضريبة بشكل نهائي، لأن نقل عبء الضريبة قد يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي بغير الوجهة التي أرادها المشرع. كما أن الأثر النهائي للضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي يتوقف على سياسة الإنفاق العام واتجاهاته، فقياس إعادة توزيع الدخل القومي يتم عن طريق الموازنة بين ما يدفعه الفرد من الضرائب وبين قيمة المنافع التي تعود عليه من النفقات العامة، فإذا كان ما حصل عليه من منافع أقل مما دفعه من ضرائب فمعنى ذلك أن هذا الفرد قد نقل إلى غيره جزءاً من دخله، أما إذا كان ما حصل عليه أكثر مما دفعه فمعنى ذلك أنه استفاد من عملية إعادة التوزيع. والحكم على مدى فعالية النظام الضريبي في إعادة التوزيع يتطلب النظر إلى النظام الضريبي بأكمله كوحدة متكاملة، لأن ما قد تحدثه بعض الضرائب من نتائج جيدة في المساواة والعدالة في إعادة توزيع الدخل القومي، قد تبطله ضرائب أخرى ذات نتائج سيئة، وهذا يمكن علاجه عن طريق اتخاذ بعض الإجراءات في نطاق ضرائب أخرى، وتلعب الضرائب دورها في التوزيع في الاتجاهات التالية:

1-تعيد توزيع الدخل القومي بين مختلف الطبقات أو عوامل الإنتاج أو الأنشطة والأقاليم المختلفة للدولة.

2-الضرائب غير المباشرة ومنها الضريبة على القيمة المضافة تقع على المستهلك وتشكل عبئاً أكبر على الطبقات ذات الدخول المحدودة والتي تخصص الجزء الأكبر من دخلها للاستهلاك، وهي ذات ميل حدي مرتفع للاستهلاك بالمقارنة بالطبقات الغنية، وهذا يعني إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات الغنية. ولكن أثر الضرائب غير المباشرة في هذا الاتجاه يتوقف على نوعية السلعة التي تفرض عليها كمالية أو ضرورية وعلى أسلوب فرضها قيميه أو نوعية . ففرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية لا يؤثر على أصحاب الدخول المحدودة حيث يكون استهلاك هذه السلع يكاد أن يكون مقصوراً على الطبقات الغنية والعكس صحيح، وبالتالي يجب أن تتدرج أسعار الضريبة حسب أهمية السلع للمواطنين فيرتفع السعر كلما كانت السلعة كمالية .

و بالتالي فإن عبء الضريبة و من ثم أثرها يمكن ان يظهر نفسه بعدة طرق مختلفة [9] :

- العبء النقدي المباشر: وذلك من خلال تحديد من هو في الواقع الذي سيدفع النقود بشكل ضريبة ومن هنا تظهر مسألة تأثير الضريبة، حيث أظهرت الدراسات أنه عند دراسة التأثيرات الضريبية لابد من تسليط الضوء على مفهوم توزيع العبء النقدي المباشر ليكون تأثير الضريبة في موضع الاهتمام.
- العبء المالي غير المباشر: كأن تفرض الضريبة على عدة سلع يتعامل معها تجار الجملة و يقوم تاجر الجملة في آخر المطاف باسترداد الضريبة عن طريق السعر الذي يحمله تاجر المفرق، ولكنه في نفس الوقت يكون قد خسر الفائدة من استخدام النقود في الفترة الواقعة بين دفع الضريبة وتلك التي استردها فيها، وهذا ما يطلق عليه العبء المالي غير المباشر.
- العبء الحقيقي المباشر: يتمثل بانخفاض دخل الخاضع للضريبة وتعتبر كل ضريبة مدفوعة خسارة مباشرة في مجمل الرفاهية الاقتصادية عند دافع الضريبة.
- العبء الحقيقي غير المباشر: إذا ارتفع سعر بضاعة ما إثر تضمين سعرها ضريبة معينة، مما يؤدي إلى انخفاض استهلاكها حسب مرونة هذه البضاعة ودرجة محدودية الدخل.

[4] - الدخل النقدي : هو مجموع الدخول النقدية التي يحصل عليها الأفراد نظير مشاركتهم في العمليات الإنتاجية و الخدمية . أما الدخل الحقيقي (العيني) فهو كميات السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة الدخل النقدي أي كمية النقود مقسومة على كمية السلع و الخدمات و هذا ما يعبر عنه بالأسعار . فكلما ارتفعت الدخول النقدية و ارتفعت الأسعار بنفس النسبة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا أما اذا ارتفعت الأسعار بنسبة اكبر من الدخل النقدي فان الدخل الحقيقي ينقص و بالعكس .

و لقد أثبتت كافة الدراسات و الملاحظات[5] صعوبة التفريق في فحص العبء الضريبي عن الآثار الضريبية ، و بالتالي فإن فرض أي ضريبة جديدة مثل الضريبة على القيمة المضافة سيكون له تأثيرات عديدة تدرس / باعتبارها ضريبة على الإنفاق / من خلال طبيعة مرونة العرض و الطلب بالنسبة للسلع و أنواعها و طبيعتها حيث تؤثر اختلافات المرونة على كل من الاستهلاك و الادخار و الاستثمار و الأسعار و غير ذلك من التأثيرات الاقتصادية و الاجتماعية المرتبطة بها .

إذا وجدنا مما سبق أن الضريبة على القيمة المضافة تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية إلا أنها تتفادى هذه المشكلة من خلال تصنيف السلع و تعدد المعدلات و الإعفاءات و ذلك بحسب أنواع السلع و مرونتها ، و إن واقع الحال في سورية يشير إلى تراجع كبير في عدالة توزيع الدخل القومي و يدل على ذلك ارتفاع قيمة معامل جيني من 34% عام 1997 إلى 37.2% عام 2004 و هذا يدل على التراجع و اقترابه من حد الخطورة المحدد عالمياً ب 40% [10]، كما يدل على سوء توزيع الدخل ارتفاع معدلات التضخم و الأسعار في الفترة الأخيرة حيث بلغ معدل التضخم في عام 2010 وفق المكتب المركزي للإحصاء 4.35% . و ترى الباحثة أن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في سورية و فق نظام و تصميم يراعي تنوع السلع و تصنيفها إلى ضرورية و شائعة و كمالية ووفق معدلات متعددة و تطبيق جيد من شأنه أن يعمل على الاستفادة من مزاياها الإيجابية التي تتمثل في الحصيلة المرتفعة و التي يمكن من خلال سياسات إنفاق فعالة في البلد أن تحل الكثير من المشكلات.

خامساً: أثر ضريبة القيمة المضافة على الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الحكومي:

1- الإنفاق الاستهلاكي[6] :

تؤثر الضرائب المباشرة على الاستهلاك بإنقاص القوة الشرائية المتواجدة في أيدي بعض الفئات في المجتمع، أما الضرائب غير المباشرة فيكون تأثيرها بشكل عام في الكم الإجمالي المتاح من سلع و خدمات الاستهلاك ، أما تأثير الضرائب على حجم الاستهلاك الإجمالي فيتوقف على مقدار المبالغ المقتطعة من مداخيل الأشخاص في مختلف شرائح الدخل. فالضرائب التي تطال الشرائح الدنيا للدخل تعمل على تخفيض الاستهلاك الخاص بنفس المقدار الذي تم اقتطاعه كضرائب، أما الاقتطاعات الضريبية من شرائح الدخل العليا فإن تأثيرها على الاستهلاك أقل من ذلك و لكنها تؤثر على الادخار أكثر من تأثيرها على الاستهلاك [11] .

وللضريبة على القيمة المضافة تأثير كبير على الإنفاق الاستهلاكي فقد وجدت الأبحاث والدراسات [12] أن إقرار ضريبة القيمة المضافة له تأثيرات قصيرة المدى على توقيت إنفاق الاستهلاك، وأنه حدثت تغيرات في الاستهلاك في الزمن الذي تم فيه تطبيق ضريبة القيمة المضافة وليس عندما تم الإعلان عن استخدامها. ولتوضيح طبيعة تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي نورد بعض الأمثلة:

- في استراليا أدى سن قانون ضريبة قيمة مضافة إلى تغير قصير المدى في الاستهلاك مع تغير أساسي للإنفاق الاستهلاكي، حيث زادت مبيعات المفرق بنسبة 3.1% في الفصل قبل أن يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة واستغرق إجمالي مبيعات المفرق ثمانية عشر شهراً ليعود إلى المستوى قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

[5] - سيدون ، أدموند ، اقتصاديات المالية العامة ، ترجمة معن عبد القادر الزكر و عادل فليح العلي ، جامعة الموصل ، 1985 ، ص 95.

[6] - الإنفاق الاستهلاكي هو إنفاق الأفراد و الأسر على السلع المختلفة المعمرة و غير المعمرة و على الخدمات أيضاً .

- في اليابان كان هناك دراسة تبين تغيرات الإنفاق الاستهلاكي استجابة للتغيرات الضريبية فتبين أن الزيادات في معدل ضريبة القيمة المضافة في نيسان 1997 لها تأثير قابل للقياس على توقيت الإنفاق الاستهلاكي، كما وجدت أن زيادة المعدل الضريبي خفضت نمو الإنفاق في سنة الزيادة بنسبة أكثر من 1% في حين لم يتم الإعلان عن مقدار تغيير الإنفاق تبعاً للأشهر السابقة لتطبيق زيادة المعدل في الدراسة، إلا أنه تم انتقال مقدار ضئيل أقل من ثلث التخفيض إلى عام 1997.
- في دراسة [13] أجريت في الجامعة الأمريكية في لبنان تتناول انعكاس رفع الضريبة على القيمة المضافة على الفقراء والمساواة في لبنان وهو مشروع طرحته الحكومة يتضمن زيادة نسبة الضريبة على القيمة المضافة من 10% إلى 12% عام 2008 و15% عام 2010 . وتهدف هذه الدراسة إلى تقدير ارتفاع الضرائب وقياس التنازلية والتصاعدية لهذه السياسة بتقدير الأثر المباشر على الاستهلاك الحقيقي للأسر ، و كانت النتيجة أنه في ضوء وحدة نسبة الضريبة على القيمة المضافة في لبنان، وبالنظر إلى فئات الاستهلاك المتوفرة في بيانات المسح، نجد أن نسبة الإنفاق لاستهلاك الطعام يبلغ 35% من مجموع الإنفاق الاستهلاكي لدى أل 20% من الأسر الأكثر فقراً بينما تنخفض هذه النسبة مع ازدياد الغنى، تليها نسبة الإنفاق على المواصلات التي تشكل 30% من استهلاك الأسر الفقيرة مقارنة مع 16% للأغنياء. أما حصة الاتصالات فترتفع مع الغنى لتبلغ 13% عند الأسر أل20% الأكثر غنىً. أما في ما يتعلّق بمرونة الطلب، فقد أظهرت الدراسة أن مرونة السعر الذاتي للمجموعة الاستهلاكية هي سلبية وبمعدل معقول كما هو متوقع، في حين أن مرونة الإنفاق لجميع فئات المنتجات فهي إيجابية.

وعند دراسة أثر زيادة الضريبة على القيمة المضافة على الإنفاق الاستهلاكي للأسر، تبيّن أن ارتفاع الضريبة بنقطتين مئويتين سيؤدي إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي لدى الأسر الفقيرة بـ 11% و19% للأسر الغنية. أما ارتفاع نسبة الضريبة إلى 15% سيؤدي إلى المزيد من الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي لكل الأسر مع نسبة أعلى للأغنياء منها للفقراء. والجدول رقم (1) التالي يوضح قياسات انعدام المساواة:

جدول رقم (1) قياسات انعدام المساواة في مشروع رفع VAT في لبنان 12% و 15%

	الوضع الراهن	VAT بنسبة 12%	VAT بنسبة 15%
حصة الاستهلاك الأفقر 20%	%9.6	%10.0	%10.0
حصة الاستهلاك الأغنى 20%	%39.3	%37.7	%37.7
نسبة الأغنى 20% إلى الأفقر 20%	%4.1	%3.78	%3.77

المصدر : Nisreen Salti , Jad Chaaban THE POVERTY AND EQUITY IMPLICATIONS OF A RISE IN THE VALUE ADDED TAX: A MICROECONOMIC SIMULATION FOR LEBANON, American University of Beirut ,UNDP ,MAY 2009 .

ويشير الجدول إلى أن حصة أفقر الأسر في الاستهلاك الإجمالي نادراً ما تتغير بينما حصة الأسر الأغنى تنخفض على نحو طفيف. وهذا أثر مباشر لانحدار أكبر في الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسر الغنية، مما يعني أن نظام الضريبة على القيمة المضافة اللبناني الحالي متدرج بعض الشيء .

إذاً يشير تحليل هذه الدراسات إلى أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة من الممكن أن يحد ث تغيراً أساسياً في الإنفاق الاستهلاكي يتجلى بانخفاض هذا الإنفاق بعد تطبيق هذه الضريبة، كما أن زيادة المعدل الضريبي تؤدي إلى تخفيض في الإنفاق الاستهلاكي. وإن دراسة واقع الإنفاق الاستهلاكي للأسر في سورية و بموجب مسح دخل و نفقات الأسرة لعام 2007 الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء في سوريا نجد أن متوسط إنفاق الأسرة السورية على السلع الغذائية يبلغ /10929.46/ ل س ومتوسط إنفاقها على السلع غير الغذائية يبلغ /14983.04/ ل س كما ويبلغ الإنفاق الشهري الكلي للأسرة السورية حسب الشرائح السكانية الثلاثة وفقاً للجدول التالي:

- جدول رقم (3) الإنفاق الشهري الكلي للأسرة السورية حسب الشرائح السكانية الثلاثة

الشرائح	وسطي	نسبة من مجموع الإنفاق
الشريحة الدنيا 50%	15241.87	29.41
الشريحة الوسطى 30%	26813.14	31.05
الشريحة العليا 20%	51233.71	39.55
المجموع	25912050	100

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء ، مسح دخل و نفقات الأسرة لعام 2007 ، دمشق

ونلاحظ أنه في كافة المسوح المعدة في سورية يقسم السكان إلى عشر شرائح ومن ثم إلى ثلاث شرائح ، و تدرس تفصيلات الإنفاق بشكل عام على كامل سورية ريفاً و حضراً ، و لذلك إن أغراض دراسة تأثير ضريبة القيمة المضافة على الإنفاق الاستهلاكي في سورية يتطلب تقسيم السكان إلى ثلاث شرائح فقيرة و متوسطة و غنية وتوفير بيانات الإنفاق الاستهلاكي المفصل حسب السلع لكل شريحة من هذه الشرائح ثم للشعب كله بشكل عام وهذا ما يقدم معلومات إحصائية تساعد في إجراء الطرق و الدراسات الرياضية المتبعة في كافة دول العالم لقياس الأثر المحتمل لهذه الضريبة ، و نجد من خلال هذا التقسيم أن الشريحة الدنيا و الوسطى يشكلان 80% من الشعب السوري و هي سوف تتحمل عبء هذه الضريبة أكثر من الطبقات الغنية كما تشير أغلب الدراسات مما سينعكس سلبا على واقع هذه الأسر ، حيث إن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سوريا سوف يؤدي إلى زيادة في أسعار السلع و الخدمات و هذا يعني انخفاض الدخل الحقيقي للأسر و خصوصا ذات الدخل المحدود يتبعه انخفاض في القوة الشرائية و بالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للأسر ، و ترى الباحثة أن هذه الآثار موجودة لدى كافة الدول المطبقة لهذه الضريبة إلا أنها تجد حلولا لهذه المشاكل من خلال تصميم هذه الضريبة تصميما جيدا يتناسب مع واقع هذه الدول و بما يتناسب مع الدراسات و الإحصاءات التي تجريها فيما يخص السلوك الإنفاقي و أنواع السلع و مرونتها وواقع النظام الضريبي في هذه الدول و من ثم التطبيق الجيد لهذه الضريبة من خلال إدارة ضريبية فعالة تسهم في تطبيق جيد للضريبة تحل كافة هذه المشكلات و توفر الحصيلة العالية المرجوة.

2- الإنفاق الحكومي [14] :

فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي[7] فقد تبين أن زيادات معدل ضريبة القيمة المضافة أدت إلى زيادات في نسبة الإيراد الحكومي المتعلق بإجمالي الناتج المحلي بمرور الزمن، حيث تبين بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

[7] - الإنفاق الحكومي هو كل ما تنفقه الدولة من معونات مضافا له الإنفاق الذي يخص البنية التحتية و الإنفاق لدعم المناخ الاستثماري و كل ما يصرف من قبل الحكومة لتقديم خدمات مجانية للشعب .

OECD أن الدول الأوروبية الأعضاء مع ضرائب القيمة المضافة اختبرت زيادة بنسبة 37% في نسبة إيرادات ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي بين عامي 1975 و2006 بينما لن يتم بالضرورة ربط نسبة متزايدة لإيراد ضريبة القيمة المضافة المتعلق بإجمالي الناتج المحلي بمرور الزمن مع زيادات في نسبة الإنفاق الحكومي المتعلق بإجمالي الناتج المحلي، وقد وجد نقاد هذه الضريبة أنه قد تدعم ضريبة قيمة مضافة غير مباشرة مستويات أعلى من الإنفاق الحكومي مقارنة باستخدام ضرائب مباشرة. و ترى الباحثة أنه إذا ما تم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في سوريا كضريبة عامة على الإنفاق بتصميم و تطبيق جيدين مع إجراءات إصلاح هيكل النظام الضريبي السوري والاتجاه نحو الضرائب الموحدة و إصلاح الإدارة الضريبية سيؤدي هذا إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية و هذا بدوره سينعكس إيجابا على الإنفاق الحكومي و على التنمية في البلاد .

سادساً: الآثار التوزيعية للضريبة على القيمة المضافة:

أولا : العدالة التوزيعية [15] :

إن مفهوم العدالة في توزيع الدخل مفهوم نسبي وغامض ولقد أجمع الكثير من الكتاب أن مفهوم العدالة التوزيعية يتوقف على الفلسفة السائدة في المجتمع، وتتفق غالبية الفلسفات الاجتماعية على مايلي :

- التوزيع العادل للدخل ليس هو التوزيع الذي تترتب عليه المساواة التامة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع.
- الفجوات الكبيرة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع تكون غير عادلة.
- إن تحقيق العدالة في توزيع الدخل باستخدام السياسة الضريبية بشكل خاص والسياسة المالية بصفة عامة يحتل أهمية كبيرة في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة اقتصادياً على حد سواء، وذلك بسبب دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وكي تنجح السياسة الضريبية في تحقيق العدالة في توزيع الدخول، ينبغي أن تتسم كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بالتصاعدية، أي كلما ارتفع الدخل كلما ازدادت نسبة الضريبة عليه. ففي حالة السلع والخدمات تتحقق التصاعدية عن طريق التمييز بين هذه السلع والخدمات على أساس الفئات المستهلكة لها، بمعنى أن السلع الكمالية والترفيهية التي يستخدمها الأغنياء تفرض عليها ضرائب أعلى من السلع الأساسية، ويطلق على هذا النوع من الضرائب "الضرائب على السلع وفقا لسمتها التوزيعية." ومن هنا لكي تنجح السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل، يجب أن يتحمل الأغنياء بنصيب أكبر من عبء الضرائب المباشرة وغير المباشرة، و تستطيع الدول أن تتدخل بصورة مباشرة في إعادة توزيع الدخول لصالح الفقراء ومحدودي الدخل عن طريق:

1-وضع قوانين الحد الأدنى للأجور.

2-وضع قوانين تحديد الملكية الزراعية والصناعية .

3-تحويل بعض الأنشطة الاقتصادية إلى أنشطة عامة لا يسمح للقطاع الخاص المشاركة فيها.

ومن المعروف أن استخدام الضرائب التصاعدية على الدخول ومنح الإعانات لذوي الدخل المحدود يمكن أن يؤثر سلباً على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية لأنها تؤثر على حوافز العمل والادخار والاستثمار. وبطبيعة الحال يختلف تأثير السياسة الضريبية على عدالة توزيع الدخول في الدول المتخلفة اقتصادياً عن الدول المتقدمة، وذلك لاختلاف سماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تنتشر بتلك الدول الحماية الجمركية واستخدام الصرف الأجنبي المقنن، والرقابة على الأسعار، والأسواق السوداء، والائتمان المقنن ، وهذا يجعل الأعباء

الضريبية تأخذ عكس الاتجاه الذي تأخذه في الدول المتقدمة، إضافة إلى تفشي بعض الظواهر الاقتصادية كالرشوة والفساد والمحسوبية بصورة كبيرة في بعض هذه الدول المتخلفة اقتصادياً.

إن الحديث عن الآثار التوزيعية للضريبة وعدالتها الاجتماعية وتأثيرها على الفقر والآثار الاجتماعية هي مفاهيم مرتبطة ببعضها البعض، وترتكز بالأساس فيما يخص ضريبة القيمة المضافة على موضوع تنازلية الضريبة ومعالجة هذه التنازلية للوصول إلى درجة العدالة الاجتماعية المطلوبة ، لذلك لا بد من دراسة هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً و استعراض بعض التجارب كالتالي:

إن الضريبة على القيمة المضافة وبالرغم من أنها تأتي بحصيلة وفيرة فإنها يجب أن تفرض على سلع شائعة الاستهلاك ولا شك أن شراء هذه السلع و غيرها يستنفذ جانبا أكبر من دخل الأفراد في شرائح الدخل الدنيا عما هو الحال بالنسبة لأولئك الذين في شرائح الدخل العليا، وعلى ذلك فإن الضريبة التي تفرض بأسعار نسبية تقتطع جانباً من دخول فئات الدخل الدنيا أكبر نسبياً مما تقتطعه من دخول فئات الدخل العليا. مثال على ذلك: دخل شخص من فئات الدخل الدنيا في سورية هو بحدود 10000 ل س شهرياً يصرف معظمها إن لم يكن كلها على سلع الاستهلاك وبافتراض أنه ينفق منها 9500 ل س، وأن معدل الضريبة على القيمة المضافة 10% فهو يدفع كضريبة (9500 * 10% = 950 ل س) أي ما يمثل 9.5% من دخله. في حين أن شخصاً من فئات الدخل العليا وعلى افتراض أن متوسط دخله 40000 ل س ينفق منها على سلع الاستهلاك 15000 ل س وبالتالي فهو يدفع ضريبة قدرها 1500 ل س أي ما يمثل 3.75% من دخله، بالمقارنة نجد أن ذا الدخل المحدود يدفع ضريبة تعادل 9.5% من دخله، وذا الدخل المرتفع يدفع ضريبة تعادل 3.75% من دخله.

إن هذا ما يقال عنه تنازلية الضريبة على القيمة المضافة والتي تلجأ الدول التي طبقت هذه الضريبة لمعالجتها باستخدام طرق عديدة مثل المعدل الصفري[8] والإعفاءات وتنويع المعدلات وتخفيضها، إلا أن هذه المعالجات المتبعة ترتبط بسياسات الدولة المطبقة المتعلقة بالإنفاق والضرائب الأخرى وعوامل أخرى مختلفة. ونورد فيمايلي أهم الدراسات المتعلقة بالآثار التوزيعية للضريبة:

- لقد وجدت دراسات صندوق النقد الدولي [16] أن أي نقاش حول التأثير التوزيعي لإقرار ضريبة القيمة المضافة يجب أن يبدأ بنقاش عن الأثر الاقتصادي للضريبة على المؤسسات والمستهلكين بعد فرض الضريبة .فإذا تم فرض ضريبة قيمة مضافة شاملة على أساس التخصيص، يعتقد علماء الاقتصاد أن هذه الضريبة سوف تنتقل بصورة أسعار أعلى إلى المستهلكين مباشرة، وتفترض هذه النتيجة أن من الممكن أن يتم تحصيل ضريبة القيمة المضافة على واردات البضائع والخدمات وإزالتها عن الصادرات، وكنتيجة لذلك سيدفع المستهلكون المحليون السعر ذاته (لا سيما الضريبة) سواء كانوا يشترون من الموردين المحليين أو الخارجيين.

يتم تحديد توزيع الضريبة تبعاً لمستويات دخل الأسرة عن طريق نسبة المبيعات الخاضعة للضريبة إلى الدخل عندما يزيد الدخل، وبسبب انخفاض هذه النسبة عموماً عندما يزيد الدخل، يتم تصنيف ضريبة القيمة المضافة على أنها تنازلية، وللتغلب على التنازلية أو موازنتها جزئياً تستطيع الدول التي تقر ضريبة القيمة المضافة، كما أسلفنا سابقاً،

[8] – المعدل الصفري هو أحد معدلات ضريبة القيمة المضافة و يعني ان معدل الضريبة المفروض على المبيعات أو السلع يكون صفر و لكن مع هذا المعدل يمكن خصم الضريبة المدفوعة على المدخلات و من المعروف أنه في نظام الضريبة على القيمة المضافة يفرض على الصادرات المعدل الصفري و بذلك تخرج غير محملة بالضريبة .

أن تقدم حسومات ضريبية أو خصومات للأسر الأقل دخلاً التي تدفع الضريبة، أو إقرار ضريبة قيمة مضافة متعددة المعدلات والتي تزيل أو تخفض الضرائب المفروضة على أنواع محددة من البضائع والخدمات المشار إليها غالباً كضروريات والتي تشكل حصة أكبر من إنفاق المستهلكين الأقل دخلاً.

إن معظم أنظمة الضريبة على القيمة المضافة الحالية تستخدم معدلات ضريبية متعددة (لاسيما المعدل الصفري) لتخفيض تنازلية ضريبة القيمة المضافة. ولكن يعاب على هذه الطريقة تكاليفها الضخمة من حيث تكاليف المواءمة والناحية الإدارية بالنسبة لكل من الوكالات الضريبية ودافعي الضرائب ومن حيث التحريفات الاقتصادية الفادحة. ولقد لخصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD قضايا السياسة الضريبية المتعلقة بضرائب القيمة المضافة ذات المعدلات المتعددة، أن فعالية معدلات ضريبة القيمة المضافة المخفضة لتحقيق الأغراض التوزيعية هي موضع شك ويستفيد منها الأفراد الأكثر ثراء من السكان، ومن حيث الإنفاق على السلع الغير أساسية فمن المحتمل أن يدفع الأكثر ثراء ضريبة أكثر في قيم مطلقة. ويمكن ألا تكون دائما معدلات ضريبة القيمة المضافة المستخدمة لتلبية الأغراض الاجتماعية الطريقة الأكثر فعالية لضمان أن أولئك الذين يحتاجون المساعدة يتلقونها في الواقع. في هذا المجال وبالنسبة للضريبة ذات المعدل الواحد يمكن أن تستخدم الاعتمادات الضريبية والخصومات لتوازن تنازلية الضريبة، كمثال على ذلك اليابان .

وفي ورقة بحث حديثة [17] تتناول دراسة الأثر التوزيعي لإصلاح ضريبة القيمة المضافة في الفلبين، تم تقييم الطرق البديلة التي قدمت للتخفيف من آثار الإصلاح على الأسر الفقيرة.باستخدام بيانات المسوحات الأسروية وتحليل حالة الخمس (الأخماس)[9] الرفاهي , وجدوا ان إصلاح الضريبة على القيمة المضافة كان تقدمياً ومستهدفاً على نحو جيد نسبياً.وقدر متوسط الاستهلاك الإجمالي في الاستهلاك الأسري الحقيقي بعد زيادة بمعدل الضريبة على القيمة المضافة من 10% الى 12% بقيمة 2,5%. تكبدت العائلات في أسفل الخمس انخفاضاً بقيمة 2,4% في الاستهلاك الحقيقي بينما خسرت العائلات في الخمس الأعلى 2,7%.

إن ما تم التوصل إليه كان منسجماً مع أنماط استهلاك الأسر الفقيرة في الفلبين التي تميل إلى الاعتماد أكثر على المنتجات الزراعية غير المصنعة والتي هي معفاة من الضريبة على القيمة المضافة.ووجد أيضاً ان تخفيف تدابير الحماية الاجتماعية قد خفضت الأثر السلبي لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لكافة الأسر ولكن قدراً كبيراً من الفائدة طرأ للأسر ذات الدخل العالي. إذاً إن تقييم التأثير التوزيعي لأي ضريبة يتطلب مقارنتها ببدائل أخرى، كأن تحل محل مصادر أخرى للدخل. وتشير الأدلة إلى أنه من المحتمل أن تكون ضريبة القيمة المضافة أقل في مستواها التنازلي من الضرائب التجارية والرسوم الإضافية المخصصة التي حلت هذه الضريبة محلها، وقد تكون ضريبة القيمة المضافة على الأقل في البلدان النامية تصاعدية تماماً كما ضريبة الدخل [18] . ومن ناحية أخرى فإن تخفيف وطأة الفقر هو أحد الأسباب الرئيسية لفرض هذه الضرائب ، وتشير دراسة حالة أثيوبيا أنه حتى عندما تكون أدوات الإنفاق ضعيفة، فإن تباين المعدلات يمكن أن يكون سياسة واهنة [19]. ويبقى مع ذلك أن حجة تنويع المعدلات

[9] – هي حالة خاصة بالتقسيمات و التفصيلات الإحصائية الخاصة بالفلبين من بيانات المسوحات الاسروية حيث تقسم الأسر إلى أخماس تسمى أخماس الاستهلاك و هي (الأفقر – 1– 2– 3 – الأغنى) تم توزع حصص الاستهلاك أو تطبق البيانات الرياضية وفقا للخمس الأفقر و الأغنى .

تحقيقاً للعدل هي أقوى بوجه عام في البلدان النامية منها في الاقتصادات المتقدمة .وإن مقبولية تباين المعدلات في سياق معين، تتوقف على أهداف الحكومة في مجال العدل، والأدوات المتاحة لها على وجه التحديد لحماية الفقراء.

وفي النتيجة وكما يقول أحد الباحثين [20] يبقى أمامنا حلان لا ثالث لهما لإعطاء المزيد من العدالة لنظامنا الضريبي: الأول هو ألا نخلط مشكلات العدالة مع وعاء الضريبة حيث تتحقق العدالة عن طريق الإعانات والمساعدات، وهذا ما يجري في البلاد الاسكندنافية ونيوزيلندا وكندا في حال إنشاء الضريبة على القيمة المضافة.

والثاني ويقوم على نقل جزء من الضريبة على القيمة المضافة إلى الضرائب المتصاعدة (التصاعدية الموجودة حالياً)، والتي ستجد في المستقبل أن هناك بعض التحويلات الممكنة دون شك، لكن الإحصائيات وبعض الأمثلة أظهرت أنه لكي يتحقق هذا الهدف يجب ألا نحمل الأثرياء وزر الضرائب وحدهم بل يجب أن يعم ذلك على كافة المكلفين. ونحن نقول إنه يجب ألا نحمل الفقراء عبء الضرائب الأكبر بل يجب توزيعه على كافة المكلفين وفقاً لقدرة كل منهم على الدفع المنبثقة من مجمل دخله.

ثانياً: العدالة الاجتماعية والفقر

يرى معظم الباحثين أن الزمن الذي كانت تصنف فيه الضرائب بين مباشرة أي عادلة وغير مباشرة أي غير عادلة قد مر وانتهى، لأن الحكم على عدالة الضريبة هي إمكانية تشخيصها أي جعلها ملائمة لحالة المكلفين الاقتصادية والاجتماعية ولا يوجد معيار آخر في هذا الموضوع. وفيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة يرى البعض وفقاً للاعتبار السابق أنها عادلة، وهناك من له وجهة نظر مختلفة فيما يتعلق بعدالة هذه الضريبة.

أما من يقول بعدالة ضريبة القيمة المضافة فهو يعتبر أن هناك عناصر كثيرة تبين عدالتها[21] أهمها:

- أنها ضريبة عامة على المجموع الكلي لاستهلاك الفرد من السلع والخدمات، وهذا الاستهلاك ينم عن قدرة المستهلك على إسهامه بالأعباء العامة بالقياس إلى ما يأخذه من الناتج المحلي في شكل استهلاك سلع أو حصول على خدمات، لذلك فإن المقدرة الفعلية على الإسهام في النفقات تكون أقرب إلى العدالة إذا ما قيست بالدخل المنفق الذي يدفع صاحبه الضريبة بمناسبة استعماله، وليس بالدخل غير المنفق الذي لا يستعمله المكلف ولا يستفيد منه.

- أنها ضريبة عامة لكنها ليست شاملة، فقد حرص القانون على تخفيف وطأة هذه الضريبة عن كاهل ذوي الدخل المحدود فأعفى من هذه الضريبة غالبية السلع والخدمات التي تؤلف الجزء الأكبر من نفقات ذوي الدخل المتوسط كبعض المواد الغذائية الأساسية (المواشي، المواد الزراعية بحالتها الطبيعية، الخبز، الطحين، الأسماك، اللحوم وغيرها من السلع الاستهلاكية الأساسية) كما أعفى القانون قطاعات الصحة والاستشفاء والتعليم والزراعة والنقل والتأمين والمصارف وغيرها. فمثلاً إذا نظر إلى ميزانيات الأسر في لبنان واستهلاكها من سلع وخدمات قياساً إلى مستوى دخلها نجد أن الجزء الأكبر من استهلاك الأسر من أصحاب الدخل المحدود سوف لن تنالها الضريبة.

- مدى أهمية هذه الضريبة في واردات دول يصعب الحكم على عدم عدالة أنظمتها الضريبية، ذلك أن مردود هذه الضريبة في الدول الصناعية مثل أوروبا يزيد عن 50% من مجموع وارداتها الضريبية، ومع ذلك لا يمكن القول بأن النظام الضريبي لهذه الدول الذي يستند في معظمه على مردود الضريبة على القيمة المضافة غير عادل.

و فيما يتعلق بوجهة النظر الأخرى[22] الخاصة بعدالة هذه الضريبة فقد لخص الصحافي بيير فيانسون بونتي آراء الكثيرين في موضوع الضريبة فقال "إن الضريبة غير المباشرة أي الضريبة على القيمة المضافة هي أساساً مناقضة للعدالة الاجتماعية، ويجب أن ندرك بأن الضريبة غير المباشرة التي تصيب الاستهلاك وحتى المنتجات الأساسية تولد عدم المساواة لأنها تدفع بدون تمييز من قبل الشاري في حين أن الضريبة المباشرة التي تستوفى على

أساس الدخل تشكل ضريبة أكثر عدالة، فمن يجرؤ إذاً على القول بأنه يجب البدء بتخفيض الضرائب غير المباشرة بشكل كثيف وزيادة الضرائب المباشرة بالقدر نفسه تأميناً للعدالة الاجتماعية".

ولقد أشارت الدراسات الخاصة بصندوق النقد الدولي إلى المخاوف الشائعة التي ظهرت عند تطبيق الضريبة على القيمة المضافة من حيث تأثيرها السلبي على الفقر أو على توزيع الدخل الحقيقي. وإن إمكانية الحصول على نتيجة منطقية في هذا المجال يتطلب عدم التركيز على الأثر التوزيعي لضريبة القيمة المضافة فقط، بل على النظام الضريبي ككل، فالجانب الضريبي ليس وحده المهم لتخفيف الفقر والسعي وراء العدالة، وإنما هناك أيضاً السياسات العامة للإنفاق العام حيث يمكن للضريبة التنازلية أن تعتبر الحل الأمثل لتمويل الإنفاقات لصالح الفقراء بغية تحقيق الحد من الفقر كهدف نهائي [23]. والدور المناسب لضريبة القيمة المضافة يتمثل في رفع الإيراد بطريقة فعالة ومعالجة مخاوف التوزيع باللجوء إلى ضرائب أخرى أو أدوات إنفاق أخرى، وهذا ما يحدده تصميم ضريبة القيمة المضافة ، فقد أظهرت الدراسات أن توزيع دفعات الضريبة على القيمة المضافة يكون حساساً للغاية تبعاً لنمط الاستهلاك المفضل ولبنية المعدل والإعفاءات المركبة ضمن الضريبة على القيمة المضافة نفسها، فهذه الضريبة التي تتميز بوعاء واسع وبنية معدل بسيطة تظهر بمظهر ضريبة تنازلية عندما ينظر إليها بعلاقتها ببعض قياسات الدخل الحالية وبمظهر تناسبي واسع عندما ترى من ارتباطاتها بالاستهلاك الإجمالي مثل ما ظهر في الدانمارك وهولندا والسويد [24].

كما أن الدراسات التي أجريت في فرنسا كشفت أن الضريبة على القيمة المضافة نسبية أو تصاعدية إلى حد ما مقارنة بمستويات الاستهلاك، أما بالنسبة لمستويات الدخول كانت الضريبة تنازلية كما أنها تنازلية بالتأكيد إذا ما قورنت بضريبة الدخل المغالية في التصاعدية. ويرى البعض أن الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة عينية لا يؤخذ فيها عادة بظروف المكلف بدفعها أو المواطن الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، وأن الإعفاءات وسعر الصفر وكثرة فئات الضريبة هي أساليب غير ناجحة لمعالجة التنازلية المحتملة للضريبة على القيمة المضافة.

كما أنه من الواضح إذا فرضت الضريبة بالفعل على السلع المعفاة فإنه يمكن استخدام الحصيلة في تعويض الأسر ذات الحد الأدنى من الدخول كذلك ينبغي تأكيد ضرورة الإبقاء على الخصائص المميزة للضريبة ومنها الحصيلة المرتفعة، مع تحديد إعفاءات قليلة جداً، وأن يكون سعر الصفر للصادرات فقط، وألا يتجاوز عدد الأسعار فيها عن سعرين على الأكثر، مع دراسة الوسائل الأخرى لمعالجة التنازلية مثل زيادة ضرائب الإنتاج على السلع الكمالية، وتحسين إدارة ضريبة الدخل ووضع حدود أمان للإنفاق موضع الاعتبار وهو ما يطلق عليه في الوقت الحاضر النظم التعويضية[10] للضريبة على القيمة المضافة .

إن اختلاف المعدل والإعفاءات يستطيع جعل ضريبة القيمة المضافة تصاعدية على الأقل عندما تكون على أساس الاستهلاك، ومثال على ذلك المملكة المتحدة التي تملك ضريبة قيمة مضافة بمعدل صفري واسع على المواد الغذائية والمواد الأخرى ذات الأهمية للفقراء، فقد وجدت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي OECD أن نسبة الاستهلاك المعتمد في ضريبة القيمة المضافة ترتفع من 6.3% من الاستهلاك الإجمالي لشريحة 10% من السكان ذوي الاستهلاك الأقل إلى نسبة 9.5% لشريحة 10% من ذوي الاستهلاك الأعلى، وهذا يعني أن توزيع دفعات

[10] – النظم التعويضية للضريبة على القيمة المضافة هي كما أشرنا ان تقوم الدول المطبقة لهذه الضريبة بإيجاد آلية لتلافي أو معالجة تنازلية هذه الضريبة و تأثيرها على الأسر ذات الدخول المنخفضة تحقيقا لمبدأ العدالة و محاولة تجنب وقع هذه الضريبة على الأسر الفقيرة و التعويض عليها و لقد أشرنا في متن البحث عن أساليب كثيرة قامت بها هذه الدول تسمى (النظم التعويضية) .

الضريبة على القيمة المضافة في المملكة المتحدة كان تصاعدياً، بمعنى أن ازدياد الدخل أدى الى زيادة الإنفاق بحصة أعلى على المواد الخاضعة للضريبة بشكل كامل. إذاً إن الاختلافات في المعدل تستطيع فعلياً التخفيف من الأذى الذي تعاني منه الفئات ذات الدخل المنخفض بانتقالها من ضريبة الدخل باتجاه ضريبة القيمة المضافة، وقد وجد من خلال التجارب أن الانتقال من ضريبة قيمة مضافة ذات معدل وحيد إلى أخرى ذات معدل متعدد يفيد الشريحة الأفقر بحوالي 0.5% من دخلهم مدى الحياة و يحول خسارتهم إلى مكسب[25] .

إن الضريبة على القيمة المضافة من الممكن أن تزيد حالة الفقر سوءاً ففي دراسة أعدت في لبنان لرفع معدلات ضريبة القيمة المضافة إلى 12% و 15% و التي ذكرناها سابقاً تبين أن نسبة اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى (2.4$ لليوم) سترتفع من 8% الحالية إلى 10% إذا ما ارتفعت الضريبة على القيمة المضافة إلى 12% وستبلغ 16% إذا ما ارتفعت الضريبة إلى 15%، أما نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى (4$ لليوم) فمن المتوقع أن ترتفع من 28% إلى 35% و47% إذا تم رفع الضريبة على القيمة المضافة إلى 12% و15% على التوالي.كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (2) أثر رفع معدلات ضريبة القيمة المضافة على الفقر في لبنان

	خط الفقر الأدنى	خط الفقر الأعلى
معدل الفقر الحالي	%8	%38
ارتفاع VAT إلى 12%	%10	%35
ارتفاع VAT إلى 15%	%16	%47

المصدر : Nisreen Salti , Jad Chaaban THE POVERTY AND EQUITY IMPLICATIONS OF A RISE IN THE VALUE ADDED TAX: A MICROECONOMIC SIMULATION FOR LEBANON, American University of Beirut ,UNDP ,MAY 2009 .

هذه المحاكاة تبين أن زيادة طفيفة في الضريبة على القيمة المضافة لها أثر محدود نوعاً ما على الفقر المدقع في لبنان، ومع ذلك فإن تأثيرها على الفقر عموماً مهم و**ان** زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 15 ٪ يترجم إلى زيادة كبيرة في كل من معدلات الفقر المدقع والعام، مع الفقر العام تقترب نسبة عدد الموظفين الى 50 ٪ من السكان. هذا التدهور في الأوضاع المعيشية الاقتصادية يرجع في معظمه إلى تأثير ارتفاع ضريبة القيمة المضافة على الطبقة المتوسطة الدنيا، وبينما الأسر التي هي حالياً فوق خط الفقر تعاني من خطر الوقوع في الفقر مع زيادة الأسعار ويمكن لتأثير ارتفاع الأسعار المحدود إلى حد ما على الفقر المدقع أن يكون انعكاساً للأثر الايجابي المحتمل لإعفاءات ضريبة القيمة المضافة الحالية,. إذا كانت المنتجات المعفاة من الضرائب تشكل حصة كبيرة من استهلاك الأسر الأكثر فقراً، فإن رفع معدل ضريبة القيمة المضافة بعد ذلك سيكون له تأثير محدود على هذه الفئات. بناء على ما سبق نستطيع ان نخلص إلى أن زيادة نسبة الضريبة على القيمة المضافة من 10% إلى 12% في لبنان سيكون لها أثر محدود على الأسر الشديدة الفقر لأن الإعفاءات الحالية على الطعام والغاز هي ملائمة للفقراء. إلا أن الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة سيكون لها أثر سلبي على وضع الأسر المتوسطة وتلك التي تعيش فوق خط الفقر مباشرة. فنسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى في لبنان والتي تقدر حالياً بـ30% من اللبنانيين قد ترتفع إلى 35% وحتى 50% إذا ما ارتفعت نسبة الضريبة على القيمة المضافة إلى 12% و15%.

وتحقيقاً للعدالة ومحاولة لتجنب تأثير تنازلية الضريبة على القيمة المضافة لجأت العديد من الدول المطبقة لهذه الضريبة إلى اعتماد طرق لمعالجة وقع هذه الضريبة على الأسر الفقيرة والتعويض عليها نستعرضها كالتالي[26]:

- جربت بعض الولايات الأميركية مثل هاواي وكانساس ونيومكسيكو التعويض بمنح تقابل الخصم لتعويض تكاليف الضريبة على المبيعات بالولاية للفئات المتضررة، فكان يستفيد بالمنح مكلفو دفع ضريبة الدخل الذين تقل دخولهم عن مبلغ محدد (بما لا يجاوز 2751$ في إحدى الولايات).

- كما نجد أن نيوزلندا قررت تعويض الفقراء عن طريق زيادة الأسعار نتيجة لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة بضمان وجود حد أدنى من الأجور يدفعه صاحب العمل (بوصفه وكيلاً عن رئيس مصلحة الإيرادات المحلية)، ويقوم صاحب العمل باستقطاع مبلغ من الضريبة التي يحصلها ويدفعها للمصلحة من أجور ورواتب العاملين، ويرفع بها المرتبات الدنيا وإذا كان لدى صاحب العمل عدد كبير من ذوي الدخول الدنيا والمبالغ التي استقطعها من الضريبة لا تفي بتعويضها كلها، فإنه يستطيع استرداد الفروق التي دفعها من رئيس مصلحة الإيرادات الداخلية في نيوزلندا.

- كندا اتبعت نظام الأجور الإضافية بقصد تجنب إعفاء الأطعمة والملابس من الضريبة حيث تم مزج أسعار الصفر للضريبة بالنسبة للطعام والإسكان مع إضافات الدخل الخاصة بالإسكان لمساعدة الأسر ذات الدخل المحدود.

- المساعدات التي تقدم على أسس فردية والتي تعتبر كأساس تمنح للأطفال الصغار أو الأمهات ولبرامج التغذية في (تأميل نادوبا/ الهند) والبرامج المشابهة في كل من(بوليفيا) أو (شيلي) و(كولومبيا)، أو عن طريق المنافذ الخاصة وبرامج تقديم الغذاء كما في المكسيك وسيرلانكا.

- من الوسائل المستخدمة أيضاً لمعالجة التنازلية تقديم القروض ونظم الائتمان للمشروعات الصغيرة، كما هو الحال في غانا وبنغلاديش وموريتانيا والسنغال.

ومما لا شك فيه أن لهذه الأنظمة عيوبها في المعالجة إلا أن ذلك لا يعني أن المشكلة تكمن فيما إذا كانت الضريبة على القيمة المضافة تنازلية أو لا، ولكن المشكلة تتمثل فيما إذا كان نظام الضريبة بأكمله يحقق المراد والمستهدف منه . إذاً إن قضية الضريبة على القيمة المضافة تتمثل في أنها وسيلة ناجحة لتحقيق حصيلة كبيرة للحكومة تمكنها من مساعدة ذوي الدخول المحدودة بطرق أكثر فاعلية، وهذا أفضل بكثير لمعالجة موضوع التنازلية بدلاً من نبذ تلك الضريبة أو تناولها بأسلوب يحولها إلى مسخ، وعاؤه متآكل وإعفاءاته متضخمة وأسعاره وفئاته معقدة . إن الضرائب المصممة لتحقيق أهداف العدالة وسياسات الإنفاق غالباً ما يمكن توجيهها لتحقيق هذه الأهداف بالشكل الأمثل، فيكون أول واجب للتكليف الضريبي هو رفع العوائد مع أقل تشوه ممكن للنشاط الاقتصادي. ومن المعروف أن معظم البلدان النامية ومن بينها سورية تواجه قصوراً شديداً في فعالية سياساتها الإنفاقية، لذلك يرى الخبراء أنه من الممكن أن تكون ضريبة القيمة المضافة أسلوباً نافعاً في إجراء إصلاحات ذات فعالية، تؤدي إلى زيادة قدرتها على تخفيف الفقر و تعزيز العدالة.

من خلال استعراض واقع الضريبة على القيمة المضافة و أثرها على العدالة التوزيعية و الاجتماعية و الفقر في بعض الدول التي طبقتها وجدنا أن لهذه الضريبة عيوباً في هذا المجال استطاعت هذه الدول إيجاد الحلول لها بطرق مختلفة بما يتناسب مع واقع كل بلد و يتبين في النهاية أن هذه الضريبة هي خلاصة الفن الضريبي و هي ضريبة عالية الكفاءة تتمسك بها أغلب الدول المطبقة لها نظرا لصفاتها الإيجابية المتمثلة بالحصيلة الوافرة و التنظيم الإداري و الاصلاح الضريبي و القدرة على تصميمها بما يعزز العدالة و يخفف من الفقر و بالتالي فهي جاذبة للكثير من الدول من أجل تطبيقها ، و في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن النظام الضريبي في سورية من منظور العدالة الضريبية يتحدد من خلال نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الضرائب و إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت

النسبة من الناتج المحلي الإجمالي 13% عام 2001 تراجعت إلى 6.5% عام 2008 وهو تناقص مستمر يخلو من التذبذب مما يشير إلى استمرار هذا التناقص للأعوام القادمة، إضافة إلى وجود تراجع في النسبة من إجمالي الضرائب حيث بلغت 69% عام 2001 تراجعت إلى 42% عام 2008 يضاف إلى ذلك التضخيم الوهمي للضرائب المباشرة بسبب تصنيف بعض الضرائب غير المباشرة ضمنها بالمقابل نلاحظ تزايد نسبة الضرائب غير المباشرة حيث بلغت عام 2001 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2.5% ارتفعت إلى 8.8% عام 2008، إذاً يمكن القول أن زيادة نسبة الضرائب المباشرة عن الضرائب غير المباشرة في النظام الضريبي السوري يشير إلى عدالة هذا النظام، إلا أن الواقع يختلف بسبب أخطاء التصنيف والاعتبارات الأخرى الخاصة بالعدالة [27]. وإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سورية من شأنه ان يعمل على توحيد الضرائب والرسوم غير المباشرة الموجودة في النظام الضريبي السوري بضريبة موحدة على الاستهلاك ، تتيح هذه الضريبة من خلال نظامها العام و تصميمها الذي يجب أن يوضع بدقة عالية بالاعتماد على دراسات دقيقة و فعالة بحيث يتم تحديد أساس هذه الضريبة و النسب الخاصة بها و الإعفاءات بما يناسب الواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية من خلال إعداد دراسات خاصة تتعلق بتنازلية هذه الضريبة و كيفية علاجها و إيجاد النظم التعويضية الضرورية . أما من ناحية الفقر فقد بلغت نسبة الفقر في سورية عام 2010 كحد أدنى 12% و35% كحد أعلى على الرغم مما كان مخططاً له بتخفيض الحد الأدنى إلى 8% والأعلى إلى 24% [28] .هذا وقد اختلفت النسب التي تدل على الفقر في سورية لأن طرق حساب الفقر تختلف بين المكتب المركزي للإحصاء والمنظمات الدولية والمعايير المتبعة. إن أثر هذه الضريبة من الناحية الاجتماعية يترك أثره بشكل أساسي على الطبقات الفقيرة و المهمشة في المجتمع بحيث إنها تزيد حالات الفقر إذا لم تتخذ الدولة إجراءات على صعيد الأسعار و الدخول و أن تراعي في تصميم هذه الضريبة كافة الحالات التي تخص العدالة الاجتماعية من حيث وعاء الضريبة و نسبها ، ووفقا لذلك فإنه إذا ما تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سوريا وفق هذا الواقع فإنه سيؤثر سلبا على العدالة الاجتماعية و الفقر إلا أن إجراء الإصلاحات المتعددة ذات الصلة (النظام الضريبي و هيكله، الإدارة الضريبية ، سياسات الإنفاق ، الأجور و الأسعار)، و غيرها الكثير من الإصلاحات منها ما يتم قبل تطبيق الضريبة و منها ما يترافق مع تطبيقها من شأنه أن يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الضريبة .

وفقا للعرض السابق ترى الباحثة ان تأثير الضريبة على القيمة المضافة اجتماعياً على سورية قد يكون خطيراً جداً إذا لم تحدث إصلاحات حقيقة تتناول المحاور ذات الصلة ، إلا أن تطبيقها بعد إجراء الإصلاحات و توفير البنية التحتية و التنظيمية و الأجهزة المطلوبة قد تؤدي إلى نتائج اجتماعية إيجابية تنعكس من خلال قدرتها على تضخيم الإيرادات و ما يرافق ذلك من إعادة توزيع هذه الإيرادات بما يحقق الإنفاق الممنهج و الرفاه الاجتماعي للمواطنين كافة.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً : الاستنتاجات :

توصلت الباحثة من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية :

1-وجود اتجاه واضح و ضرورة في سورية لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة ، لأن تطبيقها سيحل الكثير من المشاكل التي يعاني منها النظام الضريبي والإدارة الضريبية كما أنه سينظم مجتمع الأعمال من خلال نظام الفوترة و الرقم الضريبي ، و الربط المؤتمت بين العديد من الإدارات ذات الصلة مثل المالية و الاقتصاد و الجمارك و

الصناعة و السجل التجاري و البلديات و غير ذلك ، كما أن تطبيقها يحتاج إلى الكثير من الأمور الفنية و التنظيمية لا يمكن تطبيق هذه الضريبة بدونها مما يعني القيام بإجراء الإصلاحات التي تخص هذه الأمور كافة .

2- وفقاً للنظام الضريبي والاقتصادي القائم حالياً فإن سوريا تعاني الكثير من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بهذا الواقع مثل التضخم و ارتفاع الأسعار و انخفاض مستوى الدخل الفردي والأجور والقوة الشرائية و سوء توزيع الدخل القومي و ضعف العدالة الضريبية ، و هذا يعني أن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة من شأنه إذا تم إحداث إصلاحات حقيقة و إعداد بنية تنظيمية على مستوى عالٍ و إدارة ضريبية عالية الكفاءة و النزاهة و نظام محاسبي متطور و نظام رقابي و استعلامي فعال إضافة إلى إعداد تشريع و تصميم لهذه الضريبة تراعى فيه عوامل عديدة لها علاقة بالعدالة والإنصاف كالوعاء الضريبي و النسب الضريبية ، مع عدم إغفال أهمية تصميمها بما يحقق إيرادات وفيرة لسورية، فقد تستطيع هذه الضريبة حل هذه المشاكل كافة و التخفيف من حدة الآثار الاجتماعية المذكورة بدلاً من تعقيدها و زيادتها في حال فشل تطبيق هذه الضريبة .

3-قد يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سورية إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي نتيجة ارتفاع الأسعار حتى و لو كان ارتفاع الأسعار مرة واحدة فقط عند التطبيق و يتطلب هذا وقتاً حتى يعود الإنفاق الاستهلاكي إلى سابق عهده .

4-قد يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سورية إلى زيادة الإنفاق الحكومي و تحقيق العدالة ، في حال تم إجراء الإصلاحات المطلوبة و تم تطبيقها و تصميمها بالشكل الأنسب، مما يعني ارتفاع الإيرادات الذي سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ، كما أن إعادة التوزيع العادل بإيجاد آلية فعالة له تؤدي إلى تحقيق شيء من العدالة.

ثانياً : التوصيات :

توصي الباحثة بناء على ما سبق بتأليف فريق عمل متخصص على مستوى عالٍ في الدولة ، مؤلف من أشخاص ذوي كفاءة علمية عالية ، و يتمتعون بنزاهة مشهود لها يعهد لهم بالأمور التالية :

1-تحديد كافة المشاكل الاقتصادية و ما يرتبط بها من مشاكل اجتماعية في الدولة ، و العمل على دراسة هذه المشاكل من عدة محاور (الأسباب ، الحيثيات ، الحل أو الحلول البديلة) و ذلك بما يناسب واقعنا الاقتصادي والاجتماعي . وإعداد الدراسات وخطط العمل لإجراء الإصلاحات الاقتصادية و المالية و الضريبية .

2-تصميم و إعداد نظام للضريبة على القيمة المضافة يمكن تطبيقه في سورية من حيث التشريع و التنظيم و الأمور الفنية للضريبة و تهيئة البنى التحتية و التنظيمية اللازمة كافة لتطبيق هذه الضريبة و خصوصاً الإدارة الضريبية و ذلك من خلال الاستفادة من واقع تجارب الدول الأخرى و أخذ ما يناسب الواقع السوري .

3-توجيه المكتب المركزي للإحصاء لتأمين بيانات تتصف بالدقة و تعكس الواقع السوري و ذلك من أجل إجراء الدراسات المتعلقة بالآثار المحتملة لتطبيق هذه الضريبة على الواقع الاقتصادي و ما تخلفه من آثار خطيرة على الواقع الاجتماعي ، و ذلك باستخدام الأساليب و الطرق الرياضية العالمية المتبعة في قياس هذا الأثر بدقة و موضوعية من خلال الإطلاع على الطرق المتبعة في تجارب الدول الأخرى و التي توصلت إلى النتائج التي رأيناها في البحث .

4-إجراء دراسات خاصة تتعلق بتنازلية و تصاعدية هذه الضريبة و ما يعكسه على الطبقات الفقيرة في المجتمع ووضع عدد من النظم التعويضية التي تتناسب مع واقع سورية .

5-إجراء اختبارات تخص المجتمع و تهيؤه وفقاً لخصوصية الشارع السوري بقبول الضرائب بشكل عام و بقبوله بضريبة القيمة المضافة من خلال تعريفه بهذه الضريبة و خصائصها و ميزاتها و منافعها .

6-عدم تطبيق هذه الضريبة إلا بعد التأكد من تنفيذ الخطوات السابقة الذكر ، مما يعني نجاح تطبيق هذه الضريبة و قدرتها على تحقيق أهدافها بالحصيلة الوافرة و الاصلاح الضريبي و تلافي ما قد ينجم عنها من آثار اجتماعية و اقتصادية سلبية تحولها إلى عبء على المواطن السوري.

المراجع:

1- القيسي أعاد أحمد ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 1998 ، ص 129 .

2- الكردي ميس موسى ، أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول و الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير ، إشراف د محمد شراقة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 2007 ، ص 38.

3- العمر، حسين :**مبادئ المالية العامة**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت ، 2002 ، ص 40 .

4- شامية، احمد زهير، الخطيب، خالد :**المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1997، ص 138-141 .

5- د يوسف شويكار إسماعيل ، الضريبة العامة على المبيعات خطوة على التحرير السريع لتحري الاقتصاد المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص 5 -11 .

6- Tait, Alan. 1990. "*VAT Revenue, Inflation and Foreign Trade Balances*," In *Value Added Taxation in Developing Countries*, ed. Malcolm Gillis. International Bank for Reconstruction, pp. 17-31.

7- د جميل ، قدري ، التضخم في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

8- د يوسف شويكار إسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

9- سيدون ، أدموند ، اقتصاديات المالية العامة ، ترجمة معن عبد القادر الزكر و عادل فليح العلي ، جامعة الموصل ، 1985 ، ص 95 .

10- د جميل ، قدري ، التضخم في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

11- السيوفي ، قحطان، السياسة المالية في سوريا (أدواتها- دورها الاقتصادي)، وزارة الثقافة، سورية ، دمشق ، 2008 ، ص 86

12- Drs. Robert Carroll, Robert Cline, and Tom Neubig Ernst &Young LLP And Drs. John Diamond and George Zodrow Tax Policy Advisers LLC and Baker Institute for Public Policy and Economics Department, Rice University - / *The Macroeconomic Effects of an Add-on Value Added Tax Prepared for the National Retail Federation* / -Ernst & Young - October 2010.p54.

13- Nisreen Salti , Jad Chaaban THE POVERTY AND EQUITY IMPLICATIONS OF A RISE IN THE VALUE ADDED TAX: A MICROECONOMIC SIMULATION FOR LEBANON, American University of Beirut ,UNDP ,MAY 2009 ,p19

14- Drs. Robert Carroll, Robert Cline, and Tom Neubig Ernst &Young LLP And Drs. John Diamond and George Zodrow Tax Policy Advisers LLC and Baker Institute for

Public Policy and Economics Department, Rice University - / *The Macroeconomic Effects of an Add-on Value Added Tax Prepared for the National Retail Federation* / -Ernst & Young - October 2010.p56

15- مسيمي ، دلال عيسى موسى ، السياسة الضريبية و دورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني ، رسالة ماجستير ، إشراف أ د طارق الحاج ، د يوسف غنيم ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 2006 . ص 40 .

16- Drs. Robert Carroll, Robert Cline, and Tom Neubig Ernst &Young LLP And Drs. John Diamond and George Zodrow Tax Policy Advisers LLC and Baker Institute for Public Policy and Economics Department, Rice University - / *The Macroeconomic Effects of an Add-on Value Added Tax Prepared for the National Retail Federation* / -Ernst & Young - October 2010.p60-63

17- Newhouse, D. and D. Zakharova (2007), "Distributional Implications of the VAT Reform in the Philippines", *IMF Working Paper* No. 07/153.

18- Zolt, Eric M., and Richard M. Bird, 2005, "Redistribution via Taxation: The Limited Role of the Personal Income Tax in Developing Countries," *UCLA Law Review*, Vol. 52, pp. 1627–95.

19- Muñoz, Sonia, and Stanley Sang-Wook Cho, 2004, "Social Impact of a Tax Reform: The Case of Ethiopia," in *Helping Countries Develop: The Role of Fiscal Policy*, ed. by Sanjeev Gupta, Benedict Clements, and Gabriella Inchauste, pp. 353–84 (Washington: International Monetary Fund).

20- أوغريه ، جورج . الضريبة على القيمة المضافة ، ترجمة كامل مجيد سعادة ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، بيروت ، لبنان ، 2002. ص 188.

21- صالح ، أمين ، الضريبة على القيمة المضافة بين النظرية و التطبيق ، الجزء الأول ، مكتبة صادر ناشرون ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص 66 .

22- أوغريه ، جورج . الضريبة على القيمة المضافة ، ترجمة كامل مجيد سعادة ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، بيروت ، لبنان ، 2002. ص 183 .

23- مايكل كيين ، ليام ابريل ، جين بول بوديين ، فيكتوريا سومرز ،الضريبة على القيمة المضافة العصرية ، ترجمة سهام الحافظ ، احمد قاسم ، إياد الحسن ، منذر ونوس – صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 2001.

24- OECD, Taxing Consumption, 1988 . www.oecd.com .

25- مايكل كيين ، ليام ابريل ، جين بول بوديين ، فيكتوريا سومرز ،الضريبة على القيمة المضافة العصرية ، ترجمة سهام الحافظ ، احمد قاسم ، إياد الحسن ، منذر ونوس – صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 2001، ص 112 .

26- السيد ، خالد عبد العليم ، الضريبة على القيمة المضافة دراسة مقارنة للنظم الضريبية العالمية ، ايتراك للنشر ، مصر ، 2007 ، ص 262.

27- د القاضي ، حسين ، السياسة الضريبية في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة و العشرين ، جمعية العلوم الاقتصادية ، 2011/3/1 .

28- د ديب علي سنان، الانعكاسات الاجتماعية للسياسات الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرين ، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق ، سورية ، 2011/5/10 ص 20